مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 09/ العدد: 02 /2021	تاريخ إرسال المقال:12 / 12/ 2021	تاريخ القبول: 2021/12/29	تاريخ النشر: 2021 /12/31	الصفحة: 33 – 45

الوسط المدرسي وعلاقته بتحقيق أبعاد الاستدامة الاجتماعية

"The school environment and its relationship to achieving social sustainability dimensions"

سليمة ذياب	جامعة الوادي، الجزائر	dhiab-salima@univ-eloued.dz

ملخص:

في ضوء الاهتمام العالمي والوطني، وكذا المحلي بمشاكل البيئة والحماية السليمة، وبعد التسليم بأن الأضرار التي ألحقها ويلحقها أفراد المجتمع بالبيئة قد أنتجت لنا مشكلات بيئية خطيرة، ومن بين المشكلات التي فرضت نفسها بقوة على مستوى المجتمع المحلي وبأبعاد شتى وتحاول المدرسة كإحدى مؤسسة التنشئة حلها؛ مشكلة التلوث المعنوي الذي يؤدى إلى الشعور بعدم الراحة النفسية وفقدان الانتماء للبيئة المحيطة، وبتر القيم الجمالية والآداب العامة لشبكة العلاقات الاجتماعية داخل النسق الكلي، ومنها انعدام الاستدامة الاجتماعية. وهذه المشكلة جاءت وليدة موجة التمدن السريع، وغياب الرقابة والتخطيط، والبناء العشوائي، والتوسع العمراني، وتوسع الطرقات. لذا هدفت هذه الدراسة لتوضيح مساهمات المدرسة في التنمية المستدامة، وهذا من أجل تحليل العلاقة السببية التفاعلية بين التنمية المستدامة والتنشئة الاجتماعية للأفراد.

الكلمات المفتاحية التنمية المستدامة، المدرسة، الاستدامة الاجتماعية، التلوث المعنوي.

عنوان المقال: الوسط المدرسي وعلاقته بتحقيق أبعاد الاستدامة الاجتماعية	المؤلف: سليمة ذياب	المجلد: 09/ العدد:2021/02	الصفحة: 33 – 45

Abstract:

The moral (non-material) pollution is recent and did not cause anxiety as is the case today, as it destroyed the oases of palm trees for the purpose of building and unplanned reconstruction that transformed the beautiful agricultural lands and forests into areas of cement without green color, and confused the criteria of the village and the city, and exclude every aesthetic touch except for good customs, traditions, or public etiquette. Therefore, we seek in this article to clarify the contributions of the school to sustainable development, and this in order to analyze the interactive. causal relationship between sustainable development and socialization of individuals.

Keywords: sustainable development -school - Social sustainability - Moral pollution.

مقدمة:

إن الدارس في علم الاجتماع ليس بعيدا عن الواقع البيئي المعاش ويعي مدى أهمية هذا النسق ووظيفته في المجتمع الكلي، فلقد وجد نفسه مجبرا وليس مخيرا للاهتمام والبحث في المشكلات البيئية الراهنة، لأجل الفهم ومحاولة إصلاح الخلل الذي وقع فيه هذا النسق البيئي.

ففي ضـــوء الاهتمام العالمي والوطني، وكذا المحلي بمشـــاكل البيئة والحماية الســـليمة، وبعد التســـليم بأن الأضـرار التي ألحقها ويلحقها أفراد المجتمع بالبيئة قد أنتجت لنا مشـكلات بيئية خطيرة، الأمر الذي جعل قضـية البيئة تتعدى في درسـتها المجموعة الضـيقة من العلماء والخبراء المختصـون؛ فقد تحولت قضـية البيئة ومشـكلاتها وكيفية تنميتها ومحاولة اســـتدامتها لأجيال إلى ظاهرة اجتماعية عامة تتطلب البحث والتعمق، مع مراعاة خصـوصـية كل مجتمع فالمجتمعات تتنوع في أنماطها وأسـاليب الحياة، وهي تختلف أيضـا في نوع التفكير والذوق الجمالي وطرق التعامل مع البيئة، مما جعل التنوع في المشـــكلات البيئية التي تعاني منها المجتمعات المختلفة أمر حتميا.

لذا لا يمكن الحديث عن البيئة دون الحديث عن الاستدامة وعن ما يمكننا تسميته بأخلاقيات الاستدامة؛ بحيث يجب النظر إلى الاستدامة على أنها عملية مجتمعية، تسهم فيها كافة الأطراف: الحكومة ومؤسسات التعليم والوزارات والمنظمات العامة والقطاع الخاص والإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية...من بين هذه المؤسسات المدرسة.

فالمدرسة هي جزء من النسق الاجتماعي الذي يمثل المجتمع ككل أنشأها هذا الأخير عن قصد لتحقيق أهدافه من خلال مسؤوليتها بتربية النشء وإعدادهم بالمعلومات والاتجاهات والقيم اللازمة لهم في الحياة وهذا من خلال مجموعة من المعلمين الذين يتقيدون بمناهج مخططة، ومدروسة كما أنها مؤسسة اجتماعية تكمل الدور الذي تقوم به الأسرة، وتزود الطفل بالمهارات والخبرات الاجتماعية والعلمية والمهنية إلى درجة التأهيل الاجتماعي المقبول.

إن من بين المشكلات التي فرضت نفسها بقوة على مستوى المجتمع المحلي وبأبعاد شتى وتحاول المدرسة كإحدى مؤسسة التنشئة حلها؛ مشكلة التلوث المعنوي الذي يؤدى إلى الشعور بعدم الراحة النفسية وفقدان الانتماء للبيئة المحيطة، وبتر القيم الجمالية والآداب العامة لشبكة العلاقات الاجتماعية داخل النسق الكلي، وهذه المشكلة جاءت وليدة موجة التمدن السريع، وغياب الرقابة والتخطيط، والبناء العشوائي، والتوسع العمراني، وتوسع الطرقات. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكال التالي: كيف تساهم المدرسة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في البيئة الاجتماعية؟

أولا: محددات الاستدامة

1– مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت الاستدامة بأنها: "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها، بدلا من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها. وهي تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي.(**رحاب، مختار (العدد32)، ص 344**).

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة، وذلك عندما أصدر القانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، حيث نص في المادة الرابعة(04): التنمية المستديمة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي

إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.(**عبد الباقي، محمد (2009–2010)، ص25**)

نفهم من التعريفات السابقة أنها التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات الحالية، دون المساومة على احتياجات الأجيال القادمة، بحيث تلبي احتياجاتهم من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. فهي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

2– أهداف التنمية المستدامة:

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا إلا أن جل الدول أصبحت تضع نصب أعينها الأهداف الجديدة التي أستحدثها التنمية لأنها تنطبق عالميا على الجميع.

ويمكننا حصر أهداف التنمية المستدامة في عدة نقاط، نذكر منها: (**حسن أبوسمرة، حسام (2017)، ص29**)

الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز على النوع بدلا من الكم مثل تحسين الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان، كما تهدف التنمية المستدامة أيضا إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.

تحقيق العدالة الاجتماعية، وحياة صحية ومنتجة، وتعزيز المساواة والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير وتوفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، والثروات من خلال ترشيد استهلاكها دون إسراف رفع المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وتفعيل مبدأ الشراكة السياسة.

3– مكونات الاستدامة:

بات من المسلم به أن فكرة الاستدامة تتأسس على ثلاث ركائز متداخلة متكاملة. (**بن عبد الرحمن البريدي، عبد الله** (2015)، **ص 56**)

– **البيئة:** بما يصون وينمي جميع المكونات البيئية التي تشمل:

– **البيئة الطبيعية** (الماء والهواء والتربة ومصادر الطاقة والأحياء بكافة أشكالها والأنظمة البيئية "الإيكولوجية").

– **البيئة المستحدثة** (المباني والمصانع والمرافق بكافة أنواعها).

– **الاقتصاد:** بما يزيد من رفاهية المجتمع ويعالج الفقر والبطالة عن طريق حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة كفؤة.

– **الاجتماع**: بما يكرس العدالة والديموقراطية وحقوق الإنسان والرفاهية الاجتماعية ويفي باحتياجات الناس حاضرا ومستقبلا.

4– أهمية الاستدامة بالنسبة للمجتمع:

وتتجلى أهمية المستدامة للمجتمع في الكثير من مجالات الحياة؛ والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (**الجوزي، جميله (https://dspace.univ-ouargla.dz**)

– إنها تساهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا؛

– إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛

– تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية و الخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة؛

– تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

5– أخلاقيات الاستدامة:

لا يمكن الحديث عن الاستدامة دون الحديث عن ما يمكننا تسميته بأخلاقيات الاستدامة؛ بحيث يجب النظر إلى الاستدامة على أنها عملية مجتمعية، تسهم فيها كافة الأطراف: الحكومة ومؤسسات التعليم والوزارات والمنظمات العامة والقطاع الخاص والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني مع ضمان الحقوق الشعبية في نهج ديمقراطي مستدام (التمكين)، وتحقيق متطلبات جميع الفئات وعلى رأسهم الفقراء والمهمشون في الراهن والمستقبل، مع ما يستوجبه ذلك من تفعيل رأس المال الاجتماعي وتمتين شبكات العلاقات الاجتماعية وتوطيد الثقة في المجتمع.(**بن عبد الرحمن البريدي، عبد الله** (2015)، **ص 49**).

لذا يجب النظر إلى الاستدامة على أنها خلق اجتماعي ضروري لابد أن يدركه أفراد المجتمع ويلتزمون به، ولابد أن نلمس ذلك في أفعال الأفراد وقوانين المنظمات، كما لا يعقل إطلاقا ترك هذا البعد للوازع الديني أو القيمي لوحده بدون مراقبة حتى نضمن الالتزام، مما يؤكد على إقرار منظومة تشريعات متكاملة، بشرط توفير مقومات تطبيقها على نحو صارم.

ثانيا: ظاهرة التلوث الأخلاقي الاجتماعي:

لقد عرفنا في ما سبق البيئة الاجتماعية بأنها الجزء الذي يشمل الأفراد و الجماعات وتفاعلهم وأنماط العلاقات الاجتماعية. (**الغرابية، سامح وفرحان، يحي(2002)، ص 135**)، وسنتعرض في دراستنا الحالية إلى مظاهر التفاعل

الاجتماعي والحضـــاري المتمثلة في الممارســـات الأخلاقية وشـــبكة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع والتي أصابها التلوث.

1– مظاهر التلوث الأخلاقي والاجتماعي:

إن مجتمعاتنا تعيش تلوثا أخلاقيا اجتماعيا تكاد روائحه تكتم الأنفاس وذلك نتيجة التغير السريع. فالحياة في بيئة مزدحمة أدخل على نمط القيم الأخلاقية أنواع من الأفعال والتصـــرفات التي تتناقض مع معايير المجتمع العربي المحافظ والطيب،ســـواء في التعاملات العامة أو الخاصـــة. والتي تأتي عادة من القدوة الســـيئة ووســـائل الإعلام التي تزيف واعي الأفراد، وهي تتمثل في الكلام البذيء المتبادل في التجمعات السـكانية و بدون حياء، و انتشـار الخشـونة والغلظة في التعامل مع الآخرين خاصة في طوابير الانتظار في المستشفيات والمؤسسات الإدارية، وإلى علو الصوت في التخاطب مع الآخرين،فهم في حالة من التحفز الدائم والاســتعداد الفوري للدخول في الصــراع وتصــعيده باســتمرار دون مراعاة من الخصم أهو امرأة، أم عجوز، أم شيخ، وربما يكون معاقا.

فإن البيئة الاجتماعية في مجتمعاتنا أصبحت بيئة ساخنة دائما حادة الفعل متحفزة تكاد تتسم بالعدوانية،مما ينتج عنه آثار سلبية على الفرد والمجتمع وكما يؤثر التلوث الأخلاقي على شبكات العلاقات الاجتماعية،فهي تنشأ الفرد على تلك السلبيات وتغرس فيه معايير واتجاهات جديدة تجعله يشعر بالاغتراب عن القيم الأصيلة فيه علما أن الأثر السلبي يؤدي للآثار سلبية أخرى وبتالي يجد نفسه مضطرا لمسايرة المعايير المجتمعية الدخيلة على مجتمعاتنا أو الانعزال،فإن هذا النوع من أنواع التلوث المعنوي من أخطر أنواع التلوث وأشدها هدما للإنسان، لأنه عدو خفي.

وقد تعزى أسباب التلوث الأخلاقي والاجتماعي إلى الأسباب التالية:

– ضـــعف الضـــبط الاجتماعي، حيث قلت ســـلطة المجتمع على أفراده فكل فرد يفعل كل ما يريد دون مراعاة القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع العربي؛

– ضعف الانتماء لبيئة الاجتماعية، أنتج ضعف في التكافل الاجتماعي، (عندك معريفة تفوت)؛

– عدم إعطاء الأولوية لبيئة الاجتماعية ضمن معايير المؤسسات التنشئة الاجتماعية حيث تغلبت عليها النزعة الفردية المادية.

1–1– مظاهر التلوث السمعي:

وتعددت مصادر التلوث السمعي بمجتمعاتنا، نذكر منها:

– الضوضاء الناتجة عن وسائل النقل:وتشمل سوء استعمال أجهزة التنبيه السيارات والحافلات والشاحنات من غير ضرورة، خاصة بقرب المدارس والمستشفيات وتلك الأصوات التي تطلقها الحافلات في حظيرة النقل؛

– الأصوات الصادرة عن ورشات الحدادة والنجارة الموجودة بين الأحياء السكانية، خاصة في الفترة الليلية خاصة في البيئة الريفية؛

– مكبرات الصوت والموسيقى الصاخبة المستعملة في الأعراس والتي تحوى كلمات خادشة للحياء والتي تفرض نفسها على أفراد المجتمع بكل اتجاهاتهم و أذواقهم، كما أنها تبقى إلى أوقات متأخرة من الليل، ودون مراعاة لظروف الجيران، فقد يكون هناك رضع أو مرضى أو عمال بجوار العرس، وكذا عدم مراعاة وجود فئات متمدرسة؛

– صوت كسارات والخلاطات الخراسانية، وأصوات آلات الحفر اليدوية والآلية في أوقات متأخرة من الليل، وهذه التصرفات منطلقها مادي بحت خالي من الإنسانية؛

– إطلاق البارود في الأحياء السكنية الضيقة، مما أنتج عنه الكثير من الكوارث، فهناك من يطلق البارود في ثالثة صباحا و لأتفه الأسباب خاصة في البيئة الريفية؛

– أصوات الفرامل احتكاك الإطارات بالأرض و رفع صوت أجهزة تسجيل بالسيارات بجوار المناطق السكنية وذلك بشكل متعمد، ومن أجل استعراض مواهبهم أمام فتيات الثانوي والجامعة ولم تسلم حتى المتوسطات منهم، مما يحدث ضجيج وفي النفس الوقت عرقلة في السير؛

– الحيوانات الأليفة مثل (نباح الكلاب–نهيق الحمير) في الأحياء السكنية، مما تسبب في إزعاج الأفراد خاصة ليلا، والأمثلة عنها كثير خاصة في البيئة الريفية؛

– هذه بعض مظاهر التلوث السمعي في مجتمعاتنا،و قد لا يكون للضوضاء تأثير محددا ملحوظا ظاهريا، لكن استمرارها أو حدوثها بشكل مستمر يسبب توترا عصبيا نفسيا،و تضعف القدرة على أداء في العمل و الحياة اليومية، فقد تفقد أمهات جنينها جراء صوت إطلاق البارود المفاجئ، وقد يصابوا بعض الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على ست سنوات بالخوف الشديد مما يسبب لديهم اضطرابات في أفعالهم وظهور أمراض مزمنة عند البعض الآخر، وقد يسبب حالة نفسية سيئة تؤدي إلى تصادم في العلاقات الاجتماعية،كما يجدر الإشارة لضعف الدورة الدموية نتيجة الأرق الحاصل جراء هذا النوع من التلوث المتفشي في المجتمع.

1-2- مظاهر التلوث البصري:

- البناء الفوضوي غير المخطط الذي ضيق الطرقات، فهناك من زاد مساحة منزله على حساب الطريق العام، وإخراج تعلية للواجهات المنازل وبروز مداخلها مما شوه الذوق الجمالي للمدينة؛

- اختفاء المساحات الخضراء الخاصة بالاستجمام و النقاهة وجلوس العائلات؛

- تعويض المساحات الخضراء بالمساحات المبنية والمسطحات المبلطة الخرسانة، لتنتشر غابات الاسمنت على حساب المساحات الخضراء من أجل الربح العقاري مشكلا خطر على الإنسان والبيئة معا؛

- المباني ذات الارتفاعات التي لا تعترف بالقوانين، حيث يتسابق أصحابها دون مراعاة حق الجوار؛

- الكتابة على الجدران خاصـــة في حي النور بقرب جامعة الحقوق، عبارات كثيرة تثير الإزعاج والقلق منها، المجتمع لا يرحم، النساء أخوات الشياطين...و غيرها؛

- المبالغة في بهرجت واجهات المنازل،فجاءت مختلفة مما أفسدت منظر الشوارع و الأحياء السكنية؛

- بروز عناصر ارتجالية، مثل إلصاق الإعلانات (خاصة أثناء الحملات الانتخابية)على جدران المؤسسات التعليمية، كذا ألوان الدهان المتنافرة فيتم صبغ كل واجهة من المنزل بلون مختلف؛

- بقايا أشغال البناء على الأرصفة و في الطرقات والشوارع، سواء كانت إصلاح طرق أو بناء منازل أو مخلفات الحفر أو الهدم و تكون بشكل مبعثر يعيق الحركة و يقلق المارة؛

- الأكشاك وأماكن البيع العشوائية المنتشرة على الأرصفة أو لا صيقة بالمنازل دون مراعاة الحس العام أو التناسق أو المصلحة و الصحة،فقد تضر بحركة و حرية أصحاب المنازل (الفتيات) حيث يتجمع حولها المراهقون؛

- تعديات بعض أصحاب المحال التجارية أو المساكن على الأرصفة حتى فقدت الولاية أرصفتها فالتاجر يخرج سلعته على الرصيف وصاحب المقهى ليضع الطاولات والكراسي و صاحب المنزل يأخذ جزء من الرصيف ليجعله فناء،و أصبح المشاة بدون أرصفة وبعض الأخر استغلالها في الجلوس للترفيه ومراقبة تصرفات و أفعال المارة، و خير مثال على ذلك قهوة الملاح ومحلاتها التجارية خاصة أجهزة الإلكترومنزلية، والتي أخذت جزء من الرصيف، وجلسات بعد العصر والمغرب وسهرات رمضان (المليئة بصراخ الشباب المراهق) والتي تُعقد على جوانب الطريق؛

- تهديم الأرصفة من غير وجه حق من أجل و ضع عمود تابع لمخطط بناء منزل ما، مما يدفع بالمارة وخاصة الأطفال السير في الطريق ومزاحمة السيارات؛

– الأنماط السلوكية المستحدثة،والتي تبنتاها شرائح من الشباب المبالغ فيها للتباهي و تلبية رغباتهم الطائشة، وإتباع أسلوب غير حضاري من خلال تشغيل الموسيقى والغناء الهابط من ستيور سياراتهم والتلفظ بكلام بذيء أمام أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم و جنسهم ومستوياتهم دون حياء منهم،مما يسبب اشتباكات عنيفة، مما يشعر الفرد بالاستياء من رؤية هذه الأفعال، لأنها تنتهك القيم الروحية والمعايير المجتمعية.

ثالثا: الوسط المدرسي

1– تعريف المدرسة:

لقد حاول الكثير من العلماء تحديد مفهومها بحيث يعرفها "دور كايم":" هي عبارة عن تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية و أخلاقية واجتماعية يعتبرها ضرورية لتشكيل الراشد و إدماجه في بيئته ووسطه"(**زعيمي، مراد(2006)، ص139**). ويمكن أن ينظر إلى المدرسة على أنها:" مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع عن قصد، لتتولى تنشئة الأجيال الجديدة بما يجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع الذي تعدهم له، كما تعمل على تنمية متكاملة ليصبحوا أعضاء إيجابيين في المجتمع(**ناصر، إبراهيم(2000)، ص ص 170– 171**) .

من خلال جملة التعريفات المختلفة يمكننا نضع تعريف شامل هو أن المدرسة هي جزء من النسق الاجتماعي الذي يمثل المجتمع ككل، أنشأها هذا الأخير عن قصد لتحقيق أهدافه من خلال مسؤوليتها بتربية النشء و إعدادهم بالمعلومات و الاتجاهات و القيم اللازمة لهم في الحياة وهذا من خلال مجموعة من المعلمين الذين يتقيدون بمناهج مخططة و مدروسة كما أنها مؤسسة اجتماعية تكمل الدور الذي تقوم به الأسرة، وتزود الطفل بالمهارات والخبرات الإجتماعية والعلمية والمهنية إلى درجة التأهيل الاجتماعي المقبول.

2– مساهمة المدرسة في إنجاح عمليات تعليم الاستدامة:

2–1– تعليم الاستدامة

يمكن وضع أنماط تعليم الاستدامة في ثلاثة انماط: (**بن عبد الرحمن البريدي، عبد الله** (2015)، **ص 72**)

●**التعليم حول الاستدامة:** يركز هذا النمط على توجيه اهتمام المتعلم لمسألة الاستدامة كموضوع للتعلم، وحثه على تعلم مقوماتها ومبادئها وآلياتها ومجالاتها ومشكلاتها ومعوقاتها ونحو ذلك.

●**التعليم من أجل الاستدامة:** يقوم هذا النمط التعليمي على تهيئة بيئة تعليمية تحث المتعلم على الاستدامة، من خلال طرح أسئلة تحفزه على جمع معلومات متداخلة ومتعددة التخصصات حول الاستدامة: لتكريس الاتجاهات الإيجابية نحو الاستدامة وتعميق فهمه لها و لمتطلبات تطبيقها.

●**تعليم الاستدامة:** يعتمد هذا النمط على استخدام أساليب تعليمية متنوعة تستهدف إكساب المتعلم مهارات الاستدامة وقيمها واتجاهات إيجابية إزاءها، بحيث تكون الاستدامة "نمط حياة" **life Style**، عبر تطبيق تكاملي لحزمة من أساليب التعلم التي تتخذ من الطالب مرتكزا للعملية التعليمية كالحالات العملية ولعب الأدوار وحل المشكلات، مما يعينه على بلورة حلول لبعض المشكلات الاستدامة في ضوء الإطار الأخلاقي للاستدامة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على صناعة القرارات ذات العلاقة بالاستدامة في أبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

2-2- تحديات تعليم الاستدامة:

ثمة عوائق وتحديات عديدة، ولعلنا نعرض بعضها، في ما يلي:(**بن عبد الرحمن البريدي، عبد الله** (2015)، **ص 71**)

- شح الكتب الجيدة في مجال الاستدامة، بخاصة أن الاستدامة ليست مصنفة داخل حقل معرفي بعينه، بل هي من " الحقول المهجنة" أي التي تفيد من حقول معرفية عديدة؛
- صعوبة الجهود العلمية في إشراك التخصصات العلمية المتنوعة في نقاشات وأبحاث علمية يلزم المؤسسات التعليمية بإيجاد آلية ملائمة للتعاون والتنسيق؛
- صعوبة الظفر بطاقم تدريسي مؤهل في هذا المجال...لاسيما أن تعليم الاستدامة يتطلب منهم الحصول على معلومات ومهارات جديدة فضلا على الجهد المبذول في إعداد وتعديل خطط المقررات.

2-3- استدامة المنظومة الأخلاقية:

يهدف وجود منظومة أخلاقية والقوانين الاجتماعية في المجتمع، إلى إيجاد تماسك اجتماعي وتكوين شبكة علاقات قوية، فهذه المنظومة تحاول تقريب الأفراد من بعض؛ لذا يمكننا اعتبارها أحد معايير التقدم الذي يحدثه الفرد في مجتمعه. فمن خلال هذا المعيار الذي يكتسبه الفرد من الأسرة وخلال وجوده بالمدرسة؛ لابد أن ينتبه لأمرين:(**بكار، عبد الكريم (1460- 1999)، ص ص 246-247**)

- الأول: هو كيفية ترجمة المكاسب الاقتصادية التي حصلت عليها شرائح عديدة في مجتمعاتنا إلى مكاسب اجتماعية واضحة؛ إذا من الممكن أن تكون تلك المكاسب عامل تخريب اجتماعي، حيث يستخدم المال لاستفزاز الفقراء وإشاعة نفسية التسلق الاجتماعي، إلى جانب الحسد والحقد والكبر وتبديد الثروات. وهذا كله سوف يحدث إذا لم نملك من التخطيط اللازم الذي يساعدنا على تحويل التقدم الاقتصادي إلى تقدم أخلاقي واجتماعي من خلال تقوية روح الجماعة والالتزام الجمعي بالمنظومة الأخلاقية والقوانين الاجتماعية.

– الثاني: وبما أن لكل أمة سلما قيميا ترتب فيه أخلاقها وذلك حسب مبادئها ومقوماتها؛ فهناك من يرى ضرورة إعطاء الألوية لصلة الأرحام وحسن الجوار والتبادل الاجتماعي، والآخر يجد أن لابد من وضع الدقة والفاعلية والانجاز والمهارة والنجاح في هرمية السلم القيمي...الخ.

بمعنى تلطيف الثمن الاجتماعي الذي سندفعه نتيجة اتساع المدن وتراجع الحياة الريفية، ودخول التقنيات الحديثة في حياتنا...بما تحكله من أساليب معيشية وعلاقات جديدة، مما يولد لدى البعض من أفراد المجتمع من التقليد الطائش و الانغماس الكلي في الآخر، وهذا يؤدي إلى تفكيك عرى التضامن، وإلى اضمحلال وحدة المجتمع.

2–4– الاستدامة الاجتماعية:

لقد وضعتنا الدراسة الحالية أمام ضرورة البحث عن آليات من شأنها تفعيل مشاركة الأسرة والمدرسة في الاستدامة الاجتماعية أو تعزيزها، باعتبار أن هذه المشكلة ترتبط بحقوق الفرد في المجتمع، وذلك من خلال المحافظة على صحته البدنية و النفسية، والعقلية. فجاءت الآليات مدرجة على شكل نقاط، كما يلي:

– تساعد التنشئة الاجتماعية الجيدة على خلق حب العمل، وعدم ازدراءه مهما كان بسيط أو يدوي؛

– تنظيم دورات وندوات ثقافية توضح المفاهيم الغامضة حول الاستدامة الاجتماعية بكافة أبعادها؛

– إتاحة الفرص للأسر ليتعرفوا على مشكلات التنمية أو المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية وتحليلها والمساهمة فيها؛

– من الصعب تحقيق الاستدامة إذا لم تكن هناك ديناميكية اجتماعية حقيقية، وفعالية سياسية متميزة ومبدعة، تتسم بسرعة التخطيط والتدبير والتنفيذ والتطبيق، ولها القدرة على تطويع الإمكانات المتاحة لخدمة المجتمع على جميع المستويات والأصعدة؛

– إعادة إحياء الضمير الجمعي للمجتمع لإحساس بالمسؤولية الملقاة على عاتق الفرد، و إدراج زيارات ميدانية، لتتضح مشكلة التلوث المعنوي بشكل ملموس. وترشيد الأفراد وتوعيتهم ودعمهم بوسائل تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية؛

– إدراك أهمية النموذج والقدوة الصالحة ممثلة في المعلمين، والمشرفين على وكالات التنشئة الاجتماعية في التحلي بهذه القيم.

خاتمة:

وفي الأخير، يمكننا القول أن التنشئة الاجتماعية سواء كانت داخل الأسرة أو المدرسة جزء لا يتجزأ من عملية بناء النسق التنموي؛ وهي تمثل الجانب المعياري لها،مادامت تهتم بالجانب الإنساني فيها، كالعادات والتقاليد، والأعراف،

والقيم، والدين، وغيرها. فطبيعة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والتنمية بشكل عام والتنمية المستدامة ذات بعد سببي تفاعلي متبادل، وعضوية وتكاملية.

ويبدو أن ثمة مجموعة من العوائق التي تحول دون الاهتمام بالاستدامة الاجتماعية، أن المنظومة الأخلاقية والتماسك الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية انهارت وتمزقت، حيث اتسمت الفردانية وأصبحت ذات نزعة مادية تجارية وذلك راجع لضعف الضبط الاجتماعي، فأصبح الأفراد يمارسون أفعالهم بكل حرية دون مراعاة الحس المشترك، الشيء الذي أوقع مجتمعاتنا في مشكلة التلوث المعنوي بكافة أبعاده السمعية الأخلاقية والاجتماعية والبصرية؛ وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة حتمية طبيعة العلاقة بين التلوث المعنوي وشبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع طردية، وإذا تم إهمال هذه المشكلة البيئية فقد يأتي يوم يتعين فيه على الفرد في المجتمع، أن يحارب ظاهرة التلوث المعنوي مثلما يحارب سرطان الدم والتسمم الدموي وغيرها من الأمراض الناتجة عن التلوث الجو والماء ...الخ.

لذلك ينبغي على الفرد أن يتمتع بمرونة واسعة في التعامل مع هذا النوع من التلوث البيئي ومكافحته وفق الحلول التي يرها الرأي العام والحس المشترك بأنها مناسبة في إطار المعايير المجتمعية للولاية ذات الطابع المحافظ والديني وعلى الجهات المسؤولة أن تهتم بتوضيح هذه المشكلة لأنها لا تزال يكتنفها الغموض وتحتاج لدراسات معمقة لأجل حصرها، وإبراز أهم مفاهيمها من أجل الحد منها أو تقليلها، معتمدة في ذلك على التربية و التوعية البيئية، شرط أن تؤدي إلى جذب انتباه الأفراد وجعلهم يرغبون في فهم هذه المشكلة البيئية وتعزيز مشاركاتهم في عملية التغير إلى الأحسن من جهة، وتحقيق الأهداف المنشودة في حماية البيئة من جهة أخرى، لأن معالجة هذه المشكلة البيئية ينطلق من مجتمع يستطيع أن يعي واقعه و يسعى لإحداث التغير نحو الأفضل.

المراجـــع:

1. بكار، عبد الكريم (1460-1999). **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دمشق: سوريا، دار القلم، الطبعة الأولى.

2. بن عبد الرحمن البريدي، عبد الله (2015). **التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، الرياض: المملكة العربية السعودية، دار العبيكان للنشر.

3. زعيمي، مراد (2006). **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، الجزائر: عنابة، منشورات جامعة باجي مختار.

4. حسن أبوسمرة، حسام(2017) "**دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة الأقصى بغزة، تخصص الإدارة والقيادة.

5. ناصر، إبراهيم (2000). **أسس التربية**، عمان: الأردن ، دار عمار للنشر والتوزيع، ط5.

6. عبد الباقي، محمد (2009-2010) "**مساهمة الجبائية في تحقيق التنمية المستديمة، دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

7. رحاب، مختار (2015) "**المحددات الاجتماعية–الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، قراءة من منظور الأنثروبولوجي المعاصرة**"، **مجلة الحقيقة**، المجلد 14، العدد01، الجزائر: جامعة مسيلة.

8. الجوزي، جميله (22 ديسمبر 2013)، "**أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**"، مقال على الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz ، تاريخ التصفح: 19-11-2019- الساعة 18و28د.

9. الغرايبة سامح، فرحان يحي (2002). **مدخل إلى العلوم البيئية**، عمان: دار الشروق، ط4.